لبنان والتغيير الجذري

بقلم رئيف خوري

قلناها ونقولها ولن نتعب من ترديدها : ان لبنان اليوم اصبح يواجه مشاكل صميمية لا تعالج الا بتغيير جذري يعم الاسس التي يقوم عليها وجوده الحديث.

وبدون هذا التغيير الجذري ستبقى قائمة تلك المشاكل التي يواجهها لبنان اليوم . وسيبقى لبنان عرضة لازمات تشتد عنفا مرة بعد مرة ، وتجر عليه من المحن والارزاء ، ما يرزح رزوحا تحت وقره الثقيل .

اذا كان اللبنانيون قد اجمعوا حقا على ان تكون لهم صفة الامة ، وعلى ان يكون لهم وطن يصح عليه الاسم ، واستقلال لا شبح استقلال ، ودولة لا خيال دولة ، فانه يحزننا ان نقول انهم حتى الان لم ينظروا في متطلبات ذلك كله ، او في شروطه ، نظرا جديا معمقا ، ولا صارحوا انفسهم بالحقائق التي تصرخ في وجوههم ، ومن هنا كانوا في احسن احوالهم لا يفعلون اكثر من ان يدوروا في شبه حلقة مفرغة .

ان من ارادوا ان يكونوا امة لا يتوزعون في حياتهم السياسية طوائف دينية ، ولا يقدمون الشعور الطائفي ، والتفكير الطائفي على كل شعور وتفكير ، ولا يصرون على ان يكون تركيب دولتهم تركيبا طائفيا .

ان من ارادوا ان يكونوا امة يعون اول شيء قوميتهم ، ولا يزالون يعمقون هذا الوعي ويركزونه حتى ينحل فيه شعورهم الطائفي وتفكيرهم الطائفي أتم انحلال ، وحتى تستقيم لهم حياة سياسية تقوم على المبادىء السياسية لا على النزعات الطائفية .

وان من ارادوا ان يكونوا وطنا لا يكتفون بحيز جغرافي، ترسم لهم حدوده ، يقولون : هذا وطننا ، ويتغنون تغنيا أوشك ان ينقلب مملا بجباله وشطآنه (على روعة هذه الجبال والشطآن)، وانما يعلمون ان الوطن بلا مواطن محض لا يكون ، وان هذا المواطن المحض المطلق ، لا يوجد بلا حقوق وواجبات يتساوى فيها وباقي المواطنين على اعتبار الكفاءة الشخصية دون كل اعتبار آخر.

وان من ارادوا ان يكون لهم استقلال يفقهون اقل ما يفقهون ان هذا الاستقلال لاينسجم بصورة من الصور ووجود الجيوش الاجنبية على ارض الوطن .

وان من ارادوا ان تكون لهم دولة لا يفوتهم ان الدولة السليمة توزع فيها السلطات وتحدد بحيث لا يطغى بعضها على بعض ، ويدعي فيها المواطنون جميعا لخدمة العلم ، وينفى منها الفساد والرشوة والمحسوبية ، وتنتهج فيها سياسة داخلية وخارجية مركزة على العلم مشتقة من روح العدالة الاجتماعية .

وهذا كله يردنا الى التغيير الجذري الذي اصبح لبنان يفتقر اليه افتقارا مدقعا ليستقيم له وجوده الحديث على اسس جديدة ، تفتح له سبيل التطور ، وتمكنه من معالجة مشاكله الصميمية .

ان في لبنان ، مثلا ، دستورا يعلم الجميع انه قديم ، وانه وضع ليلائم عهد الانتداب ويسخر لغايات الانتداب . ويوم حصل الاستقلال لم يمس هذا الدستور حذف ، او تعديل، الا في مواد كان حذفها او تعديلها واجبا ، غير انها مواد قليلة جدا ، ثم اكتفى رجال الاستقلال يومئذ بميثاق وطني انطوى على حسن نية وتمنيات طيبة الا انه ترك في الدستور اوسع باب لان يكون رئيس الجمهورية دكتاتورا فعليا ، في دولة مزعومة ديموقراطية . فالذي يتولى منصب رئاسة الجمهورية يستطيع ان يحل مجلس النواب ساعة يشاء (المادة ٥٥) ، ويستطيع بعد اربعين يوما تمضي على قانون يعتبره ضروريا ان يقر ذلك المشروع ولو لم يوافقه عليه مجلس النواب ، بلى ، انه يحتاج في ذلك الى موافقة مجلس الوزراء ، ولكنه هو الذي يعين مجلس الوزراء بنفسه ، وفي وسعه ان يصرفه بنفسه !

كذلك يستطيع بنفسه ان يفاوض في المعاهدات الاجنبية، وان يقرها وحده (المادة ٥٢) ، كما يستطيع ان يبطل كل مشروع ، مع ما في ذلك البيان الوزاري كله ، ولو اقره مجلس النواب (المادة ٥٣) . وبرغم ان المادة ٤٩ تحرمه حق الاستمرار في ولايتين متعاقبتين (التجديد) فان المادة ٥٧ تخوله حق طلب تعديل الدستور او بالتالي تعديل المادة ٤٩ طلبا لا سبيل الى رده بصورة شرعية . والرئيس هو الذي يسمي من شاء للوظائف . وبالاضافة الى هذه الصلاحيات كلها قد وجد مجلس نيابي ، في عهد الاستقلال ، مدد ولاية رئيس الجمهورية الى ست سنوات ، بينما ابقى ولاية المجلس

اربع سنوات ، فاتاح لمنصب الرئاسة ان يشرف على انتخابات يصطنع فيها المجلس المطواع لارادته .

ومن هنا يبدو بوضوح ، لا وضوح بعده اننا نحن اللبنانيين مكلفون بموجب هذا الدستور ان نوفق الى رئيس للجمهورية يتمتع بصفات الانبياء والرسل والصالحين (١) ، او نحن مقضي علينا بان نبتلي برئيس للجمهورية تمكنه صلاحياته الدستورية ، بل الدكتاتورية ، ان يفسد ، ما شاء في الداخل والخارج ويحتفظ مع ذلك بمظهر الشرعية .

يبقى ان هذا الافساد قد يكون قليلا ، او يكون كثيرا ، بحسب نزعة رئيس الجمهورية ، ومدى ارتباطه بالنفوذ الاجنبي ، ومدى استعداده للانسياق في تيار هذا الاغراء الذي يسمى اغراء السلطة المطلقة غير المحدودة .

لكن هل يجوز لبلاد ان يتوقف صلاح امرها على مجرد شخص ، أيا كان ذلك الشخص ؟ لا لعمري (٢)

وهكذا يوجب التغيير الجذري الذي ننشده ان يبدأ باستبدال هذا الدستور الذي لا يقيد رئيس الجمهورية ، والذي يترك المواطنين اللبنانيين خاضعين لاهواء رئيس الجمهورية .

ولن ندخل هنا في تفاصيل هذا الدستور الجديد . لكننا نؤكد ان لا بد للبنان من دستور ديموقراطي حقا ، يشعر معه الشعب اللبناني ، انه يستطيع انفاذ ارادته ضمن نطاق الشرعية ، ذلك لان الثورات والانقلابات تصبح محتومة حين يشعر الشعب ان الشرعية القائمة ليست سوى ذريعة للعبث بارادته . فاذا نص هذا الدستور مثلا على ان رئيس الجمهورية لا حق له في تجديد ولايته ، فينبغي ان تكون هذه المادة حاسمة جازمة ، لا يتلوها نص اخر يفتح لرئيس الجمهورية منفذا لتعديلها وتعطيلها، فاذا رؤي من المستحسن ان يترك باب لتجديد ولاية الرئيس في ظروف مخصصة فيجب ان يناط ذلك باستفتاء شعبي عام ، لا بمجلس نيابي يكون صنيعة الرئيس .

ثم ينبغي في هذا الدستور ان يسري اثره الى قوانين الدولة ويكيفها باحكامه ، فلا يقع التناقض بين منطوق الدستور ومنطوق القوانين ، او حتى منطوق ما يسمى عرفا او اصطلاحا . فاذا نص الدستور على ان كل لبناني له الحق في تولي المناصب والوظائف العامة ، عندما تتوافر فيه الشروط ، فما يجوز ان يحرم لبناني حقه في هذا المنصب او تلك الوظيفة لمجرد انه ينتمي الى هذه الطائفة الدينية ، دون الاخرى (٣) . اذ كيف يطلق للمواطن حق من جهة ، ثم يحرم ذلك الحق من جهة اخرى ؟ والدولة الحديثة لا يصح ، في نظرنا ان تعترف بمسلم او مسيحي او درزي الا من حيث انها تكفل للجميع حرية العبادة . فاما فيما خرج عن ذلك ، فالجميع مواطنون لبنانيون يصلحون على السواء للوظائف كلها عندما تتوافر فيهم شروط معينة لا صلة لها بمذهبهم الديني .

قلنا اننا لن ندخل هنا في تفاصيل هذا الدستور الجديد، غير انه اصبح مطلبا وطنيا حيويا لا يقدم عليه اليوم مطلب الا جلاء الجيوش الاجنبية .

وستجلو هذه الجيوش مهما حاولت ان تصطنع لنفسها معاذير البقاء،ومهما حاول العملاء ان يصطنعوا لها «مبررات» التسويف في الرحيل . أجل ستجلو هذه الجيوش بارادة دولية ، وبارادة اللبنانيين انفسهم . فان ابرز شيء استطاع ان يحققه وجود هذه الجيوش على ارضنا هو ان اللبنانيين آخذون في جمع الصفوف لجبهة وطنية كبرى تلح على الدخلاء بالجلاء ، ليعود الى لبنان استقلاله وسيادته،ولينحو من خطر تسخير ارضه للعدوان والحرب .

وعندما تجلو الجيوش الاجنبية ، وستضطر الى الجلاء باسرع مما يشيع المبطلون ! ــ يبقى على لبنان ان يصبح بلدا دستوريا حقا ، ديموقراطي النظام فعلا ، بلدا للمواطنين لا للطوائف .

وفي هذا السبيل لن يكون بد من انتخاب جمعية تأسيسية تضع للبنان دستوره الجديد المنشود ، وتقره ، بعد ان تعلن نصه على اللبنانيين ويناقشوه في جو من السيادة الكاملة والحرية التامة .

اننا كثيرا ما نسمع ان لبنان ينبغي له ان يكون « سويسرا الشرق »وان الدول ينبغي لها ان تتفق جميعا على تركه محايدا.

ولكن لبنان لا يصبح سويسرا الشرق لمجرد ان طبيعته تشبه سويسرا الغرب : هنا وهناك جبال تكسوها الثلوج ، وهنا وهناك شمس وصفاء في الاديم !

ان في سويسرا ــ على علات نظمها وعلات حيادها ، ديموقراطية ليست في لبنان . ففي سويسرا يلجأ الى

(١) ما ينبغي ان يفهم من هذا الكلام انه تبرير لرئيس جمهورية اساء كل الاساءة في المجال الذي كان يمكنه فيه ان يحسن .

(٢) وهذا الكلام ما ينبغي ان يفهم منه انه تعريض بالرجل المقبل على تولي رئاسة الجمهورية . فنحن انما نتكلم من الناحية المبدئية المطلقة . فاما الرئيس الجديد فان البنود التي اشتمل عليها بيانه تلزم كل لبناني شريف ان يؤيده في المهمة الضخمة التي نعتقده بها جديرا .

(٣) هذا يختلف كل الاختلاف عما ينادي به فريق من وجوب تقسيم الوظائف بحسب نسبة طائفية تختلف عن النسبة المتبعة حتى الان . فالذين يطالبون للمواطنين المسلمين ،مثلا ، بخمسين في المائة من وظائف الدولة لا يفعلون اكثر من انهم يكرسون الاساس الطائفي لبناء الدولة بينما نحن نطالب بالغائه .

الاستفتاء الشعبي في مسائل اقل خطرا من تلك التي يستطيع ان يبت فيها رئيس الجمهورية اللبنانية وهذا المجلس الذي يستطيع رئيس الجمهورية ان يسيطر على انتخابه وتوجيهه .

فكيف يكون لبنان « سويسرا الشرق » وهذه هي حاله ؟ المجرد ان هنا وهناك جبالا وثلوجا وشمسا واشتاء واصطيافا ؟

وسويسرا لا يغلب عليها طابع قومي واحد ، وانما هي دولة فيدرالية اصطلح عليها مواطنون مختلفو القوميات ، بينما لبنان في نظامه الراهن مصطلح بين الطوائف قد قدم الاعتبار الطائفي في تركيب دولته على اعتبار المواطنية وعلى اعتبار القومية .

فكيف يكون لبنان سويسرا الشرق وهذه هي حاله ؟

ولبنان يغلب عليه الطابع القومي العربي . وما من قوة تستطيع ان تمحو عنه هذا الطابع الاصيل العميق . والقومية العربية اليوم في نهضة وتوثب . وهي تنشد وحدة الكفاح للتحرر من الاستعمار وعملائه ، ولاستكمال مقومات السيادة القومية .

ولبنان لا يمكنه ان يكون محايدا للقومية العربية . ولم يكن في يوم محايدا لها . ابتهج شعب لبنان حين حقق جمال عبد الناصر انتصاراته ، وابتهج شعب لبنان حين قامت الجمهورية العربية المتحدة ، ووضع حكام لبنان املهم في الحكم العربي الرجعي في العراق ، وفي ان يكون عبد الناصر مجرد ظاهرة عابرة . ولكن سقط الحكم العربي الرجعي في العراق ، اطاح به الشعب كما تطيح العاصفة بواجهة من كرتون . وثبت عبد الناصر . وشعر حكام لبنان باليتم . وعجل انبثاق الجمهورية العربية العراقية في دفع الاسطول الاميركي ، الى احتلال لبنان .

فكيف بعد هذا يتحدث عاقل ، وغير منافق ، عن امكان حياد لبنان ازاء القومية العربية .

كل ما في الامر ان الشعب اللبناني يريد لبنانه في صف القومية العربية المتحررة . والرجعية اللبنانية تريد لبنانها في صف القومية العربية الرجعية المنسحبة وراء الاستعمار وقطته المدللة اسرائيل . وليس في شيء من هذا كله حياد لبناني ازاء القومية العربية !

على ان الاواصر الحياتية المتينة التي تشد لبنان الى القومية العربية لا تعني ان على لبنان بالضرورة ان يذوب في دولة موحدة تقيمها القومية العربية .

وهنا يخيل لنا ان في اذهان بعض القوميين العرب غموضا وخطأ مبدئيا وعلميا يجب تبديده . وهو لا يقل عن الخطأ والغموض في اذهان الانكماشيين اللبنانيين .

ليس حتما لكل شعب من قومية واحدة ان يؤلف دوله واحدة .

وليس انشاء الدولة الواحدة هو الصورة التي لا صورة الا لها للتعبير عن الوحدة . بل قد لا تكون الدولة الواحدة هي الصورة المفضلة للوحدة في جميع الظروف .

فاذا ادركنا هاتين الحقيقتين كان لنا ان نقول صراحة لبعض القوميين العرب الذين يلحون على توحيد العرب كلهم في دولة واحدة ، وبالتالي لا يعترفون بكيان خاص للبنان او غير لبنان : انكم منحرفون عن جادة الصواب . بل انكم تسيئون الى القضية العربية نفسها ، اذ يغيب عنكم ان المعنى الاول للوحدة في هذه المرحلة التاريخية ليس هو وحدة الدولة ، وانما هو وحدة الكفاح للتحرر من الاستعمار ومن انظمة الحكم الرجعية الخادمة للاستعمار ، واسرائيل . قد يوجد بلدان عربيان تجتمع لهما من الظروف المعينة والاسباب الخاصة ما يدعو الى دمجهما في دولة واحدة ، وما يجعل هذا الدمج ايجابيا يكتسب ايجابيته من تمتع البلدين بسيادتهما التامة ، ومن رضى البلدين بالدمج طواعية واختيارا ، ومن تقوية الجبهة العربية المكافحة للاستعمار ومشاريعه . لكن هذا لا يعني ان الدمج في دولة واحدة يصبح بالتالي امرا ايجابيا بالقياس الى كل بلد عربي ، او الى القضية العربية عامة . فقد يطرح شعار الدمج بين بلدين عربيين ويكون ذلك لظروف معينة واسباب خاصة ، مضعفا للجبهة العربية المناضلة للاستعمار ومشاريعه . وعند ذلك يصبح شعار الدمج بعيدا عن ان يكون ايجابيا ومرغوبا فيه .

هذا ما نقوله صراحة لبعض اصدقاء من القوميين العرب لا يفهمون للقومية العربية معنى الا ان تكون تصفية للدول العربية القائمة وادغامها في دولة واحدة .

فاما الانكماشيون من اللبنانيين فنقول لهم بالصراحة نفسها : اننا نريدكم ان تكونوا اكثر دقة حين تستعملون كلمة الكيان اللبناني . فان كنتم تقصدون بها حرصكم المبدئي على حق لبنان في ان يشكل لنفسه دولة خاصة فنحن معكم . لكننا لا نكتمكم اننا لسنا معكم حين تقصدون بكلمة الكيان اللبناني هذه الاوضاع الراهنة التي تقوم عليها الدولة اللبنانية ولسنا معكم حين تريدون تجميد هذه الاوضاع على ما هي عليه ، وحين تنعتون كل محاولة يقوم بها الشعب اللبناني ، لتغيير هذه الاوضاع بانها تدخل من عبد الناصر . ان هذه الاوضاع التي تريدون تجميدها على ما هي عليه لا تنسجم وبناء دولة حديثة قابلة للتطور والتقدم ، لانها اوضاع لا تعترف في الحقيقة بشعب لبناني ومواطنين لبنانيين متساوين في الحقوق والواجبات ، وانما تعترف بطوائف دينية متمايزة يقوم في ذهن طائفة منها انها هي لبنان !

ثم اننا معكم حين تريدون للدولة اللبنانية ان تكون سيدة مستقلة . لكننا نخالفكم في معنى هذه السيادة وهذا الاستقلال . فانتم لا تكادون تذكرون سيادة لبنان واستقلاله الا بصدد القومية العربية . فاما الاستعمار وربيبته اسرائيل فلا يكاد يكون في نظركم خطرا على السيادة اللبنانية والاستقلال اللبناني . بل يوشك في نظر بعضكم ان يكون الاستعمار (الاحتلال الاجنبي) والتعاون مع اسرائيل هو الضمانة لهذه السيادة وذلك الاستقلال . وقد يغلو بعضكم فيتمنون لو يحتل الاستعمار البلاد العربية المتحررة ، ويعتبرون ذلك في قرارة نفوسهم مزيدا من ضمانة السيادة اللبنانية والاستقلال اللبناني .

واقل ما يقال في هذا كله انه خبط شنيع في معنى السيادة والاستقلال والحرية . وهو يشبه قول القائل : انني سيد مستقل حر في ان اكون عبدا ، وفي ان امهد لمن يستعبدني ان يستعبد اخي معي ! انه لمنطق ، ان صح ان يدعي منطقا ، يقضي بتحويل لبنان الى قاعدة استعمارية ضد نفسه وضد القومية العربية . وهذا ما لا يمكن ان يرضاه الشعب اللبناني او القومية العربية ، او الشعوب التي تنشد السلم وتكافح وجود القواعد الاستعمارية ، اي القواعد العدوانية المرعرعة لبذور الحرب .

وهكذا يؤدي هذا المنطق الى تمزيق وحدة اللبنانيين في الداخل ، والى اباحة الارض اللبنانية ساحة للحرب اذا نشبت الحرب ... ويؤدي الى عزل لبنان عن القومية العربية المتحررة ، وعن القوى التقدمية التي لا تقهر في العالم ، واخيرا يعرض لبنان لمشاركة الاستعمار في الضربات التي ستنزل بالاستعمار حتى ينهار هو وقواعده واذنابه .

لقد رأينا ان لبنان في حيث وضعه الله من الجغرافيا والتاريخ ، بلد عربي . ورأينا ان هذا لا يحرمه حقه في دولة مستقلة لنفسه وفي شخصية خاصة به . بل ان هذا ليزيد في قدرة لبنان على ان يبني لنفسه دولة مستقلة سليمة ، وعلى ان يؤكد شخصيته الخاصة في المجموعة العربية وفي العالم .

لقد قسم للبنان ان يرتبط بالقومية العربية وركبها الصاعد . وقسم له في هذا الركب دور عظيم ، وهو ان يكون طليعة من طلائعه بما يحققه لنفسه من نظام ديموقراطي يحتذى ويكون مثالا للعرب جميعا .

وبعبارة اخرى ، ان النظام الديموقراطي المتطور وسياسة السلم والتحرر ، هما مبرر وجود لبنان عربيا وعالميا ولبنانيا ايضا .

ولن يجد لبنان مبررا لوجوده لا في نظر نفسه ، ولا في نظر العرب والعالم ، بان يصبح قاعدة استعمارية عدوانية وبؤرة رجعية .

ان النظام الديموقراطي المتطور وسياسة السلم والتحرر هما حافظ لبنان ، لا الحياد السويسري ولا الالتزاق باسرائيل ولا الاحتلال الاميركي ، او غير الاميركي .

النظام الديموقراطي المتطور وسياسة السلم والتحرر هما اللذان يجمعان اللبنانيين قاطبة حول لبنان ، ويعطيان الضمانة الاساسية الراسخة لاستقلال لبنان ، وهما اللذان يحشدان العرب قاطبة للدفاع عن لبنان ، بل يحشدان الدنيا باسرها لصيانة لبنان ، ويقنعان الجميع بان لبنان بلد تتوافر فيه الحرية نفسها والعدالة الاجتماعية نفسها ، لا بلد يكثر فيه الكلام عن الحرية والعدالة الاجتماعية والاشعاع ولا شيء وراء الكلام الا الغرور والتعصب الطائفي والتقهقر .

ونحن على يقين ان الخطة الاخيرة التي اتفقت عليها كلمة العرب ، وهي تعزيز الجامعة العربية ، وسعي العرب الى تسوية ما ينشأ بينهم من مشاكل في نطاق هذه الجامعة ، ووقوف العرب صفا واحدا في دفع الاستعمار عنهم واجلاء جيوشه عن كل شبر من ارضهم ، وفي تمسك العرب بسياسة السلم وعدم الانحياز بين الدول الكبرى ، اجل ، نحن على يقين انها هي الخطة الفضلى لتسوية قضية لبنان عربيا ودوليا .

تبقى تسوية القضية اللبنانية لبنانيا . وهذا يعود بنا الى ما اكدناه مرة بعد مرة من افتقار لبنان الى نظام ديموقراطي متطور .

وان هذا كله ان تم — ولا معدى عن اتمامه — فلن تكون ضائعة هذه الدماء اللبنانية التي اريقت في غمرة هذه الاحداث الجسام . ولن تكون ضائعة هذه الجهود البطولية التي بذلها الشباب اللبناني العقائدي الحر ، حين حمل السلاح واشهر القلم في وجه الفساد والاستثمار والطغيان ، ليستقيم وجود لبنان بلدا سيدا مستقلا ودولة عربية ديموقراطية نموذجية في هذا الشرق .

رئيف خوري

دار الآداب تقدم :

في أزمة الثقافة المصرية

بقلم الناقد المجدد

رجاء النقاش

دراسات عميقة شاملة عن قضايا الثقافة المصرية الحديثة ومشاكلها

صدر حديثا